سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني NATIONAL CHANGE PARTY

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد: 367 الخميس 2014/3/6

الجربا يحل مشكلة الأركان ويعيد توزيع المناصب على المعنيين بالأزمة

أنهى أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية اجتماعات دامت يومين مع القادة الخمسة في هيئة الأركان العامة والقائد الثوري في الجبهة الجنوبية ورئيس المجلس العسكري في درعا واتفق فيها على أن يقدم أسعد مصطفى وزير الدفاع استقالته ويقبلها الشيخ أحمد الجربا رئيس الائتلاف ويعتبر نوابه بحكم المستقيلين مع توقعات بتعيينه وزيراً للداخلية.

وأن يقدم اللواء سليم إدريس استقالته من رئاسة هيئة الأركان العامة ويعين مستشارا لرئيس الائتلاف للشؤون العسكرية مع توسعة المجلس العسكري الأعلى وزيادة عدد أعضائه وأن يسعى كافة الحضور لتطبيق مضمون القرار.

وقد ووقع على الاتفاق كل من أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني والعميد زياد الفهد قائد الجبهة الجنوبية والعقيد عبد الباسط الطويل قائد الجبهة الشمالية والعقيد مصطفى هاشم قائد الجبهة الغربية والوسطى والعقيد فاتح حسون قائد جبهة حمص والمقدم محمد العبود قائد الجبهة الشرقية والعقيد أحمد النعمة رئيس المجلس العسكري في درعا والسيد بشار الزعبي القائد الثوري للجبهة الجنوبية.

وكان رئيس الائتلاف قد أنهى اجتماعات على مدى يومين مع وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف وهيئة الأركان والمجلس العسكري الأعلى والعميد عبد الإله البشير واللواء سليم إدريس.

وبذلك انتهت التسوية السياسية العسكرية بين قيادات المعارضة السورية في الخارج عقدها رئيس الائتلاف أحمد الجربا إلى استقالة وزير الدفاع في الحكومة المعارضة المؤقتة أسعد مصطفى وإعادة هيكلة المجلس العسكري.

58 شهيدا والبراميل تواصل سقوطها على حلب وقصف مواقع للنظام بدرعا

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الأربعاء استطاعت توثيق ثمانية وخمسين شهيدا في سوريا بينهم سيدتان وسبعة أطفال وخمسة شهداء تحت التعذيب، وأضافت اللجان أن عشرين شهيدا قضوا في دمشق وريفها، بالإضافة إلى ثمانية عشر شهيدا في حلب، وتسعة شهداء في حمص، وخمسة شهداء في درعا، وثلاثة شهداء في كل من إدلب وديرالزور.

هذا فيما قتل أربعة أشخاص جراء إلقاء قوات النظام براميل متفجرة في حلب بعد قصف مماثل بعدد من البلدات والمدن السورية، بينما أعلن الجيش السوري الحر استهدافه في عملية مشتركة مع جبهة النصرة مقرا مشتركا لقوات النظام وحزب الله في مدينة درعا جنوبي البلاد.

وأفاد مراسل الجزيرة بأن العشرات سقطوا أيضا بالبراميل المتفجرة في حي السكري بحلب، وأن حي مساكن هنانو قصف بعشرين برميلا على الأقل، وهو ما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى ودمار واسع في المرافق الأساسية.

كما شهد حي بني زيد شمالي حلب اشتباكات بين كتائب المعارضة وقوات النظام إثر محاولات قوات الأخير اقتحام الحي.

وقبل ذلك استهدفت القوات النظامية يبرود والتلال المحيطة بها في منطقة القلمون بأكثر من عشرين غارة جوية وعشرة براميل متفجرة، وفق ما ذكرته شبكة سوريا مباشر.

وفي ريف دمشق أيضا قتل الجيش الحر سبعة من عناصر قوات النظام ودمر آلية أثناء محاولتهم اقتحام منطقة ريما في يبرود بحسب مسار برس.

وشهدت مناطق أخرى في ريف دمشق هجمات بالبراميل المتفجرة والهجمات الجوية منها مدينة داريا والغوطة الشرقية، وتحدث ناشطون عن سقوط جرحى بينهم أطفال.

في هذه الأثناء، قال مجلس قيادة الثورة في ريف دمشق إن وحدات من كتائب المعارضة قصفت مواقع تابعة لقوات النظام في شارع المتحلق الجنوبي قرب العاصمة دمشق.

ووفقا للمجلس، فإن المعارضة استخدمت مدفعاً محليَّ الصنع لنسف أحد المباني التي تتمركز فيها قوات النظام قرب مبنى المخابرات الجوية في حرستا مما اضطر قوات النظام لانسحاب فوري من المكان.

من جهته، أعلن الجيش السوري الحر تنفيذ عملية مشتركة بالتعاون مع جبهة النصرة في بصرى الشام بدرعا.

وقال إن العملية استهدفت مقرا مشتركا لقوات النظام وحزب الله اللبناني بالمدينة حيث تم تلغيم هذا المقر وتفجيره عن بعد. وقد أسفرت العملية وفقا لناشطين عن مقتل سبعة عناصر من قوات النظام وحزب الله، بينهم قياديون، وجرح عشرة آخرين.

وفي حلب، قال ناشطون إن كتائب المعارضة المسلحة قصفت بصواريخ غراد قرية الشيخ نجار التي تسيطر عليها قوات النظام، كما واصل الطيران الحربي إلقاء البراميل المتفجرة على حيي مساكن هنانو والسكري، في هجمة اعتبرت الأعنف من نوعها.

وتحدث ناشطون عن إلقاء الطيران المروحي خمسة براميل متفجرة على المدينة الصناعية في حلب، وعن اشتباكات في محيط منطقة الشيخ نجار والمجبل أدت لسقوط قتلى بين الطرفين.

وفي حمص، ذكرت مسار برس أن الجيش الحر قتل عنصرين من قوات النظام خلال الاشتباكات قرب مدينة تلبيسة، في حين شن الطيران الحربي غارات على قلعة الحصن.

أما في ريف حماة، فألقت القوات النظامية برميلين متفجرين على مدينة مورك، فبينما حين أشار مركز حماة الإعلامي إلى أن حشودا عسكرية تابعة لقوات النظام تتجمع تحت جسر معردس في طريقها إلى مورك.

بموازاة ذلك اتسعت الهجمات الجوية التي ينفذها الطيران الحربي النظامي لتشمل مدينة خان شيخون بمحافظة إدلب.

وفي تطور آخر، ذكرت شبكة سوريا مباشر أن الجيش الإسرائيلي استهدف بمدفعيته قوات النظام في سوريا المتمركزة بمدرسة ومسجد الحميدية بمدينة القنيطرة، مما أدى إلى مقتل عشرة أشخاص على الأقل، ردا على إطلاق نار من قبلها على دورية إسرائيلية.

وفي ريف القنيطرة، ذكرت الشبكة أن الطيران المروحي لقوات النظام ألقى براميل متفجرة على بلدات غدير البستان والبكار والناصرية.

واشنطن تقيد تحرك مندوب سوريا بالأمم المتحدة

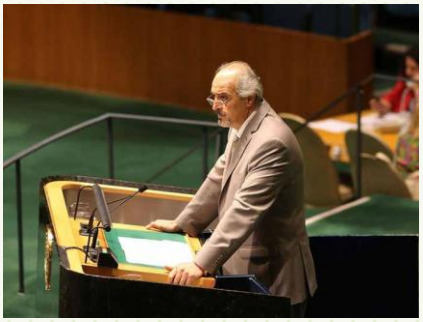

أعلنت الخارجية الأمريكية أنها أبلغت المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري بتقييد تحركاته داخل الولايات المتحدة في نطاق 25 ميلا من مقر البعثة السورية في نيويورك.

وأوضحت المتحدثة باسم الوزارة جنيفر بساكي أنه لم يعد بوسع هذا الدبلوماسي التحرك خارج نطاق 25 ميلا حول نيويورك، مشيرة إلى أن الجعفري تسلم إخطارا بالقرار منذ نهاية فبراير/شباط الماضي.

ولم توضح المسؤولة الأمريكية أسباب الخطوة، لكنها قالت "إنه كما هو معلوم فإنه يتعين على بعض المندوبين لدى الأمم المتحدة إبلاغنا بشكل مسبق أو طلب الترخيص للسفر خارج نطاق 25 ميلا".

وأضافت أن هذا القرار ليس الأول من نوعه وسبق أن طبقته حكومتها بالنسبة لدول تخضع لعقوبات أو لا تقيم الولايات المتحدة معها علاقات دبلوماسية.

من جهته أشاد الائتلاف "من أجل سوريا ديمقراطية" – وهو منظمة سورية أمريكية– بالقرار، وقال في بيان إنه في الأشهر الستة الماضية كثف الجعفري "زياراته الدعائية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة من أجل خداع الأمريكيين وضرب النسيج الاجتماعي لأفراد الجالية السورية المقيمة في الولايات المتحدة".

وتعد واشنطن من أكبر منتقدي نظام الرئيس السوري بشار الأسد بسبب قمعه الدامي للمظاهرات السلمية التي طالبت برحيله قبل تحولها إلى ثورة مسلحة. وعلقت واشنطن نشاط سفارتها في دمشق منذ فبراير/شباط 2012.

الأمم المتحدة تعتبر الشهر الحالي حاسما بالنسبة لتدمير ترسانة الأسد الكيميائية

أعلنت سيغريد كاغ منسقة البعثة المكلفة الاشراف على تدمير الترسانة الكيميائية السورية أن شهر اذار/مارس سيكون حاسما لجهة احترام سوريا الجدول الزمني لاتمام هذه العملية.

وكانت كاغ تتحدث امام الصحافيين بعدما عرضت في جلسة مغلقة لمجلس الامن الدولي التقدم الذي احرز على صعيد تدمير الترسانة الكيميائية السورية. وتتولى هذا الامر بعثة

مشتركة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامم المتحدة تنفيذا لقرار اصدره المجلس.

وذكرت المنسقة، على غرار ما قالت الثلاثاء في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بأن سوريا نقلت او دمرت حتى الان "نحو ثلث" ترسانتها الكيميائية المعلنة.

وتوقعت سيغريد كاغ ان ترتفع هذه النسبة "الى اربعين او 41 في المئة في الايام المقبلة" في حال تم نقل حمولات المواد السامة من سوريا تمهيدا لتدميرها في البحر.

وقالت سيغريد كاغ إن "شهر اذار/مارس، كما ابلغت المجلس، هو الشهر الاساسي للحكم على التقدم" في هذه العملية التي ينبغي ان تنتهي في 30 حزيران/يونيو.

واكدت سيغريد كاغ أن الحكومة السورية عمدت اخيرا "الى تسريع وتكثيف جهودها"، مشيدة ايضا بـ"الوحدة والتصميم" اللذين اظهرهما اعضاء مجلس الامن الاربعاء حيال هذا الملف.

ووفق الجدول الزمني الذي وضعته الامم المتحدة اثر اتفاق أمريكي روسي، ينبغي تدمير كامل الأسلحة الكيميائية الروسية في نهاية حزيران/يونيو، لكن سوريا اخلت بمواعيد عدة لنقل وتدمير ترسانتها.

والثلاثاء، اعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية انه بفضل حمولتين الاسبوع الفائت وحمولة "كبيرة الحجم" متوقعة هذا الاسبوع، تكون سوريا قد نقلت "اكثر من 35 في المئة من كامل المواد الكيميائية المطلوب نقلها".

كذلك، دمر النظام على الأراضي السورية 93 في المئة من مخزونها من الايزوبروبانول الضروري لانتاج غاز السارين السام.

وفي السادس من شباط/فبراير، وجه مجلس الامن تحذيرا إلى النظام السوري مطالبا اياه بـ"الوفاء بالتزاماته" وتسريع وتيرة نقل اسلحته الكيميائية إلى خارج سوريا.

طيران النظام يقصف عرسال ومضادات الجيش اللبناني تتصدّى

في انتهاك بات شبه يومي للسيادة اللبنانية، نفّذ الطيران النظامي السوري 4 غارات على خربة يونين ووادي عجرم على السلسلة الشرقية في جرود عرسال. وأفادت معلومات أن إحدى الغارات وقعت قرب حاجز للجيش فيما أكدت أنباء أخرى أن الجيش اللبناني أطلق مضاداته رداً على هذه الغارات.

هذا فيما لم ترد أنباء فورية عن وقوع إصابات أو أضرار. وأبدى نائب رئيس بلدية عرسال أحمد الفليطي تخوفه من عمل أمني كبير يستهدف عرسال.

إلى ذلك، أعلن الجيش الإسرائيلي أن قواته أطلقت النار على عنصرين من حزب الله كانا يحاولان زرع قنابل على الشريط الحدودي بين مرتفعات الجولان والأراضي السورية الأربعاء.

وذكرت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي أن الإستخبارات الإسرائيلية تمكنت من تحديد أن العناصر هم من حزب الله ويساندون بشار الأسد. ولم توضح المتحدثة حالة العنصرين بعد إطلاق النار عليهما.

الأمم المتحدة تطلب إحالة ملف سوريا للجنائية الدولية

قال محققو الأمم المتحدة إن أطراف الحرب الأهلية جميعها في سوريا تستخدم أساليب القصف والحصار لمعاقبة المدنيين وإن القوى الكبرى تتحمل مسؤولية السماح باستمرار مثل جرائم الحرب هذه.

وفي أحدث تقرير لتوثيق ما يحدث في سوريا دعا المحققون مجلس الأمن الدولي مجددا إلى إحالة الانتهاكات الجسيمة لقواعد الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقال التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا: "يتحمل مجلس الأمن مسؤولية السماح للأطراف المتحاربة بانتهاك هذه القواعد مع الإفلات من العقاب".

وأضاف التقرير "وفر هذا التقاعس مساحة لانتشار جهات فاعلة في الجمهورية العربية السورية ويسعى كل طرف إلى تنفيذ أجندة خاصة والإسهام في التطرف وتصعيد العنف".

ودعمت القوى العالمية المنقسمة طرفي الصراع السوري المستمر منذ ثلاث سنوات وأدى الجمود الدبلوماسي إلى زيادة إراقة الدماء.

وقال المحققون المستقلون بقيادة الخبير البرازيلي باولو بينيرو إن المقاتلين وقادتهم ربما يتحملون مسؤولية ارتكاب جرائم لكن دولا تنقل الأسلحة إلى سوريا تتحمل المسؤولية أيضا.

وقال التقرير إن قوات بشار الأسد حاصرت مدنا منها مدينة حمص القديمة وقصفتها بلا هوادة وحرمتها من الغذاء في إطار حملة "الجوع حتى الركوع".

وأضاف التقرير أن سلاح الجو السوري أسقط براميل متفجرة على حلب "بكثافة صادمة" مما أسفر عن مقتل مئات المدنيين وإصابة الكثير.

وكشف التقرير أن قوات المعارضة التي تقاتل للإطاحة بالأسد لا سيما المقاتلين الإسلاميين الأجانب بما في ذلك جماعة الدولة الإسلامية

في العراق والشام التي تستلهم نهج تنظيم القاعدة كثفت الهجمات على المدنيين فضلا عن احتجاز الرهائن وإعدام السجناء وتفجير السيارات الملغومة لبث الرعب.

والتقرير الذي جاء في 75 صفحة ويغطي الفترة من 15 يوليو/تموز إلى 20 يناير/كانون الثاني هو السابع الذي تصدره الأمم المتحدة منذ تشكيل لجنة التحقيق في سبتمبر أيلول 2011 بعد ستة أشهر من بدء الانتفاضة على الأسد.

ولم يسمح للمحققين بالذهاب إلى سوريا لكن أحدث النتائج استندت إلى 563 مقابلة جرت عبر سكايب أو الهاتف مع ضحايا وشهود لا يزالون في البلاد أو مقابلات شخصية مع لاجئين في الدول المحيطة.

وقال فريق التحقيق الذي يضم 24 محققا من بينهم كارلا ديل بونتي محققة الأمم المتحدة السابقة في جرائم الحرب إن جميع الأطراف انتهكت قواعد الحرب المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف. وقد وضع الفريق أربع قوائم سرية للمشتبه بهم.

وقال التقرير إنه على الرغم من تحقيق قوات الحكومة السورية مدعومة بقوات أجنبية من حزب الله اللبناني وميليشيات عراقية لبعض المكاسب وصل القتال إلى حالة من اللاحسم مما تسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة.

وأشار التقرير " اعتمدت الحكومة على قوة النيران المتفوقة لسلاح الجو والمدفعية على نطاق واسع بينما لجأت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى أساليب الحرب غير المتكافئة بشكل متزايد مثل التفجيرات الانتحارية واستخدام العبوات الناسفة".

وأضاف التقرير أنه في إطار استراتيجية تهدف إلى إضعاف قوات المعارضة وكسر إرادة قاعدتهم الشعبية حاصرت القوات الحكومية المناطق المدنية وقصفتها.

وقال التقرير " تحول الحصار الجزئي الذي يهدف إلى طرد الجماعات المسلحة إلى حصار شديد يمنع إيصال الإمدادات الأساسية بما في ذلك الغذاء والدواء وذلك كجزء من حملة –الجوع حتى الركوع". وذكر التقرير أن قوات المعارضة في مختلف أنحاء سوريا "تسببت في آلام بدنية أو نفسية شديدة أو معاناة للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم" بمن فيهم السجناء.

وفي إشارة إلى منطقة الرقة في شمال سوريا الخاضعة لسيطرة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام قال التقرير " الأفعال التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة... في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ضد السكان المدنيين تمثل تعذيبا ومعاملة غير إنسانية وجريمة حرب وفي الرقة جريمة ضد الإنسانية".

وأضاف التقرير أن قوات المعارضة طوقت بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين لتحاصر 45 ألف شخص في محافظة حلب.

وتابع التقرير: "يفرض الحصار جماعات تابعة للجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين وجبهة النصرة والجبهة الثورية السورية من خلال وضع نقاط تفتيش حول المنطقة وقطع خطوط الكهرباء وإمدادات المياه".

وأوضح التقرير أن الحرب التي تدخل عامها الرابع الأسبوع المقبل أصبحت "مجزأة ومحلية للغاية" بخطوط جبهات متعددة تشمل أطرافا مختلفة لها أولويات متغيرة.

وتقاتل قوات كردية في محافظات شمال شرق البلاد جماعات مسلحة إسلامية متطرفة في "صراع فرعي مختلف". وقال المحققون إن آلاف المقاتلين الأجانب انضموا للقتال مما أجج البعد الطائفي للصراع الذي يهدد بزعزعة استقرار المنطقة على نطاق أوسع. وارتكبت جرائم حرب على الجانبين بما في ذلك التعذيب والمذابح والاغتصاب وتجنيد الأطفال.

وقال التقرير " تشن القوات الحكومية حملة قنص في بستان القصر في يوم واحد في أكتوبر عالج أطباء خمسة رجال مصابين برصاص في الفخذ. في الشهر نفسه أصيبت ست نساء حوامل برصاص في البطن".

واشنطن تتهم النظام برفض التفاوض بشأن تدمير منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية

اتهمت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سامانثا باور، سوريا، برفض التفاوض بشأن تدمير منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية لديها، مشيرة إلى انها على وشك تفويت موعد نهائي جديد.

وكتبت باور تغريدة على موقع (تويتر) قالت فيها إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحاول التوصل إلى اتفاق لتدمير منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية، وسوريا ترفض التفاوض بجدية، وهي على وشك تفويت موعد نهائي آخر.

وجاء هذا الموقف بعدما قدّمت سوريا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اقتراحاً منقّحاً يهدف إلى إتمام إزالة جميع المواد الكيميائية فيها، قبل نهاية نيسان/ أبريل 2014.

واعتبرت المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، سيخريد كاخ، أن الجدول الزمني الجديد الذي اقترحته سوريا، بشأن نقل

أسلحتها الكيميائية، لن يؤخر من عمل البعثة المشتركة.

وأشارت إلى أن البعثة أزالت أو دمّرت حوالي ثلث الأسلحة الكيميائية السورية، قائلة إن الإحصاءات ستتغير في الأيام القليلة المقبلة حيث تتوقع البعثة المشتركة القضاء على حوالي 40 إلى 41% من المواد الكيمائية السورية.

الجيش الإسرائيلي يستهدف عناصر لحزب الله في الجولان السوري

فتحت قوات الجيش الإسرائيلي النار على مجموعة من اللبنانيين في محيط القنيطرة السورية، حاولوا زرع عبوات ناسفة قرب السياج الأمني، لاستهداف دوريات عسكرية، وشاركت في القصف دبابة إسرائيلية.

وقال الجيش في بيان بثته فرانس برس: "في وقت مبكر يوم أمس، رصد إرهابيان من حزب الله أثناء محاولتهما وضع عبوة ناسفة قرب الحدود الإسرائيلية – السورية شمال هضبة الجولان، قامت قوات الجيش بالرد على الفور، وأطلقت النار على المشتبه بهما وإصابتهما".

وسارع الجيش الإسرائيلي إلى توجيه أصابع الاتهام إلى حزب الله اللبناني، وقالت مصادره إن حزب الله حاول الرد في الجولان تجنباً لفتح حرب مع إسرائيل من الأراضي اللبنانية، ورجحت أن يكون استهدف محيط المرصد الاستخباراتي في جبل الشيخ بصاروخي جراد قبل أيام.

وفي الأيام الأخيرة، سجلت تطورات لافتة في الجولان المحتل، فالمقاتلات السورية باتت تقصف القرى الحدودية الواقعة في المنطقة منزوعة السلاح، كما أن الدبابات السورية تتوغل أحياناً في قرى القنيطرة الحدودية.

وأعلنت القوات الإسرائيلية منطقة السياج الحدودي منطقة عسكرية مغلقة، لاسيما في شمال الجولان المحتل، ودفعت بعشرات الدبابات إلى مواقع متقدمة وسط حال استنفار قصوى، وهي الحال أيضاً على الحدود مع لبنان، حيث انتشرت بطاريات مدفعية ثقيلة هناك.

وكان حزب الله هدد الأسبوع الماضي بالرد على غارة شنتها إسرائيل على أحد مواقعه في لبنان الحدودية مع سوريا، وهي الأولى منذ الحرب بين إسرائيل والحزب العام 2006.

وفي أيار/مايو 2013، نفذت إسرائيل غارتين بالقرب من دمشق، وبررت ذلك باستهداف أسلحة معدة لتسليمها إلى حزب الله، وفي الأول من نوفمبر، أوردت وسائل إعلام أن إسرائيل قصفت قاعدة جوية سورية كانت تحوي صواريخ مخصصة لحزب الله.

حكومة الأسد تمنع قافلة من الوصول للمعضمية وتوزعها على الحرس الجمهوري

قال محققون تابعون لحقوق الإنسان تابعون للامم المتحدة امس الاربعاء في تقرير ذهب أبعد من تقارير سابقة ان الأسلحة الكيميائية التي استخدمت في واقعتين في سوريا العام الماضي مصدرها في ما يبدو مخزونات الجيش السوري.

وقال فريق المحققين المستقلين برئاسة البرازيلي باولو بينيرو ان المواد الكيميائية التي استخدمت في ضاحية الغوطة بدمشق في 21 آب/اغسطس وفي خان العسل قرب حلب في آذار/مارس 2013 تحمل نفس السمات المميزة الفريدة.

وجاء في التقرير الأدلة المتاحة المتعلقة بطبيعة المواد المستخدمة في 21 آب/اغسطس ونوعها وكميتها تشير إلى أن الجناة كان لديهم على الأرجح إمكانية للدخول إلى مستودع أسلحة كيميائية للجيش السوري وأيضا الخبرة والمعدات اللازمة للتعامل بشكل آمن مع كميات كبيرة من المواد الكيميائية.

وأضاف التقرير في ما يتعلق بواقعة خان العسل في 19 اذار/مارس تحمل المواد الكيميائية المستخدمة في الهجوم نفس السمات المميزة الفريدة لتلك المستخدمة في الغوطة.

ومن دون ان يذكر الجانب الذي يتحمل اللوم قال كبير محققي الامم المتحدة اكي سلستروم الذي قاد فريقا من المفتشين في سوريا في كانون الثاني/يناير ان من الصعب تصور كيف يمكن للمعارضة وضع المواد السامة في أسلحة.

جاء ذلك فيما أكد أبو الخير العطار عضو لجنة التفاوض بين الجيش السوري الحر وقوات النظام السوري لـ القدس العربي حصول خروقات لاتفاق الهدنة في معضمية الشام كان أبرزها إدخال النظام لقافلة سيارات إغاثة تابعة للأمم المتحدة إلى الحي الشرقي من المعضمية الذي تسكنه عائلات علوية من ضباط الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، وأوضح السيد العطار لـالقدس العربي أنه وبينما صور النظام هذه المساعدات على أنها لأهالي المعضمية، قام بنشر صور ولقاءات مع أهالي هذا الحي الموالي للنظام ومع بعض الشخصيات المحسوبة على النظام من أهالي

المعضمية على أنهم يمثلون أهالي المعضمية المحاصرة.

وكانت الهدنة في المعضمية قد دخلت حيز التنفيذ بعد الاتفاق على إيقاف إطلاق النار للشروع بالتفاوض ورفع العلم السوري الرسمي على أعلى نقطة في المدينة مقابل إدخال بعض المواد الغذائية للسكان فيها، كما نص الاتفاق على تسليم بعض الأسلحة ومن ثم عودة الأهالي المهجرين إلى ديارهم.

ولكن الخروقات بدأت منذ اليوم الأول وتمثلت في حملات الاعتقال العشوائي لأبناء المدينة وذلك أثناء عودتهم من المعابر الدولية ودخولهم الأراضي السورية وأثناء محاولتهم التوجه لدخول المدينة، بالإضافة إلى اشتباكات متقطعة على أطرافها من حين إلى آخر.

كما أنه لم يطلق للآن سراح المعتقلين لدى سجون النظام ويقدر عددهم بستمئة وخمسين معتقلا بينهم ثلاثون امرأة وعشرة أطفال، كان المركز الإعلامي في المعضمية قد نشر أسماءهم على صفحته الرسمية.

فرنسا تنظم دعما دوليا للبنان وسليمان يحذر من خطر السوريين على ديموغرافية لبنان

قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في افتتاح مؤتمر المجموعة الدولية لدعم لبنان إن لبنان بحاجة للدعم الدولي لكي يتغلب على المصاعب التي يواجهها نتيجة انعكاسات الأزمة السورية عليه، وإن ذلك يتم من خلال ثلاثة محاور.

وتخطط فرنسا لوضع خطة بمليارات الدولارات للمساعدة في تحديث القوات المسلحة اللبنانية في إطار مساع دولية لتحقيق الاستقرار لهذا البلد الذي تأثر بعواقب الحرب السورية الدائرة على تخومه.

ومن جانبه، حذر الرئيس اللبناني ميشال سليمان في افتتاح المؤتمر من تدفق اللاجئين السوريين إلى بلاده، ورأى أنه يشكل "خطرا وجوديا" عليها، داعيا إلى التضامن الدولي مع لبنان.

وقال سليمان في افتتاح الاجتماع الوزاري الدولي في قصر الإليزيه –والذي تشارك فيه روسيا والولايات المتحدة– إن وجود نحو مليون لاجئ سوري في لبنان الذي يبلغ عدد سكانه أربعة ملايين نسمة " يشكل خطرا وجوديا يهدد الوحدة اللبنانية".

ويأتي اجتماع باريس بعد نحو ستة أشهر على الاجتماع الأول الذي عقد في نيويورك بالولايات المتحدة، وسيركز على تعبئة دولية من أجل الاستقرار في لبنان الذي لم يتأثر بتدفق اللاجئين من سوريا عليه فحسب، بل انعكس النزاع السوري عليه على شكل هجمات "انتحارية" واغتيالات.

وقال هولاند " سنغتنم فرصة هذا الاجتماع بالكامل من أجل دفع السلام قدما سواء في الشرق الأوسط أو على مشارف أوروبا" في إشارة إلى الأزمة الأوكرانية.

وأكد أن اجتماع باريس له ثلاث "أولويات" هي مناقشة المساعدات للاجئين عبر مبالغ ينبغي "استكمالها" ودعم الاقتصاد اللبناني وخصوصا عبر صندوق أنشأه البنك الدولي وتجهيز الجيش اللبناني لضمان أمن البلاد.

وقال سليمان، في مؤتمر صحفي مشترك مع هولاند وجيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للمنظمة الدولية للشؤون السياسية، إننا ندعو الدول الصديقة للاستجابة والمساهمة في صندوق مساعدة لبنان.

وأبدى أمله بأن يتم التوصل لحل شامل للأزمة السورية، ووضع خطة بناء شاملة مستقبلية لمساعدة السوريين.

وحضر الاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) ومسؤولة السياسة الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، فضلا عن ممثلين للبنك الدولي والأمم المتحدة بينهم جفري فيلتمان مساعد الأمين العام للشؤون السياسية. وكل هؤلاء الأطراف أعضاء بمجموعة الدعم الدولية.

كما دعيت دول أخرى مثل السعودية وألمانيا وإسبانيا وفنلندا وإيطاليا والنرويج على خلفية المساعدة الخاصة التي قدمتها للبنان.

وكانت الرياض قد قررت نهاية ديسمبر/كانون الأول تقديم ثلاثة مليارات دولار للجيش اللبناني ليتمكن من التزود بأسلحة فرنسية حديثة. وفي هذا السياق، قدمت باريس في أغسطس/آب صواريخ مضادة للدبابات وفق مصدر دبلوماسي، لكن تفاصيل ضئيلة رشحت عن موضوع تسليم هذه الأسلحة. وقد أعد الجيش اللبناني خطة تسليح وتطوير مدتها خمسة أعوام وتقدر تكاليفها بـ4.6 مليارات دولار وفق مصدر لبناني.

ويعقد الاجتماع في مناخ سياسي مؤات في لبنان حيث يأتي بعد تأليف حكومة جديدة منتصف فبراير/شباط بعدما تعثر تشكيلها نحو 11 شهرا. ورحب هولاند بالحكومة الجديدة و"الجهد الجامع" الذي بذله الرئيس سليمان.

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس الذي التقى نظيره اللبناني جبران باسيل أمس الثلاثاء أن لبنان "يخرج تدريجا من الأزمة"

وأن تشكيل الحكومة يجب أن يؤدي لانتخابات رئاسية من المنتظر إجراؤها نهاية مايو/أيار المقبل.

بدوره، أشاد وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير في تصريح له بما سماه "التعددية والتعايش السلمي" واعتبر أن اللبنانيين تمكنوا من تقديم هذا الجانب "على كل الحواجز الطائفية والاجتماعية".

وأضاف أن "لبنان يدافع عن نفسه بكل قواه عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية ضد تداعيات الحرب الأهلية في سوريا" مؤكدا أن المجتمع الدولي وألمانيا سيلتزمان بمساعدة هذا البلد.

وترتبط العديد من المشاريع التي تمولها المساعدة الدولية باستئناف النشاط السياسي بلبنان. كذلك، فإن نحو 720 مليون دولار من القروض التي تم توقيعها للتنمية وبناء المدارس ومعالجة المياه لا تزال تنتظر أن يقرها البرلمان اللبناني، وفق ما أفاد به مصدر دبلوماسي.

المحققون الدوليون يؤكدون أن النظام هو المسؤول عن مجزرة الكيميائي في الغوطة

أكد محققون حقوقيون أمميون أن الأسلحة الكيميائية التي استخدمت العام الماضي بسوريا مصدرها فيما يبدو مخازن الجيش النظامي، في وقت أعربت فيه المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا سيغريد كاغ عن تفاؤلها بأن تفي دمشق بتعهدها تسليم كامل أسلحتها الكيميائية بنهاية يونيو/حزيران المقبل، وهو الموعد المقرر لتدمير تلك الأسلحة.

وأوضح فريق المحققين المستقلين برئاسة البرازيلي باولو بينيرو أن المواد الكيميائية التي استخدمت في ضواحي الغوطة يوم 21 أغسطس/آب الماضي، وفي خان العسل قرب حلب في مارس/آذار 2013، تحمل "نفس السمات المميزة الفريدة".

وجاء بالتقرير أن الأدلة المتاحة المتعلقة بطبيعة "المواد المستخدمة ونوعها وكميتها تشير إلى أن الجناة كانت لديهم على الأرجح إمكانية للدخول إلى مستودع أسلحة كيميائية للجيش السوري" وذلك إلى جانب الخبرة والمعدات اللازمة للتعامل بشكل آمن مع كميات كبيرة من تلك المواد.

وبخصوص ما حدث في خان العسل، قال التقرير إن المواد التي استخدمت في ذلك الهجوم تحمل نفس سمات الهجوم على الغوطة.

تزامن ذلك مع إعلان المسؤولة الأممية سيغريد كاغ خلال اجتماع بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمس في لاهاي أن دمشق نقلت إلى الخارج نحو ثلث أسلحتها الكيميائية ومن بينها غاز الخردل، ليتم تدميرها.

وأضافت كاغ أن النظام السوري سلّم ست شحنات من المواد السامة التي أخطرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بها في إطار الاتفاق الروسي الأمريكي المبرم العام الماضي.

وكانت المنظمة قد أكدت أن سوريا قدمت خطة تمت مراجعتها لنقل كل المواد الكيميائية إلى خارج أراضيها بحلول نهاية أبريل/نيسان المقبل، بحيث لم تلتزم دمشق بمهلتين سابقتين لتسليم تلك المواد. ويخشى دبلوماسيون ألا تلتزم كذلك بمهلة منتصف السنة الجارية.

وكان يفترض في سوريا أن تنقل أكثر المواد الكيميائية خطورة من الفئة 1 قبل يوم 31 ديسمبر/كانون الأول، ومن الفئة 2 قبل 5 فبراير/شباط الماضي.

كما أتلفت سوريا 93% من مخزونها من الأيزوبروبانول المستخدم بصنع غاز السارين، في حين كان يفترض أن ينتهي ذلك بشكل كامل في الأول من مارس/آذار الجاري.

وأكد رئيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحمد أوزومغو أمس أن الحكومة السورية جددت التزامها بتنفيذ عمليات إزالة الأسلحة الكيميائية بموعدها، مبرزا أن دمشق لديها الآن كل المعدات التي تحتاجها للتخلص من تلك المواد بما في ذلك دروع لحماية حاويات الشحن.

وانتقد دبلوماسيون غربيون بطء الجدول الزمني الجديد، مضحين أن المواد الكيميائية يجب أن تنقل إلى خارج البلاد بحلول نهاية الشهر الجاري، حتى يتم الالتزام باستكمال تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية بحلول الثلاثين من يونيو/حزيران القادم.

فرنسا تدافع عن سياستها إزاء اللاجئين السوريين بعد انتقادات حقوقية

دافع مسؤول فرنسي رفيع عن سياسة بلاده إزاء اللاجئين السوريين معتبرا أن باريس استقبلت في السنتين الماضيتين أكثر من 3700 من السوريين الفارين من ويلات الحرب في بلادهم، وذلك ردا على اتهامات متواصلة من المنظمات الحقوقية لباريس بدفن رأسها في الرمال إزاء الأزمة الإنسانية بسوريا.

وفي تصريح للجزيرة نت، كشف المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال

أن بلاده بادرت بإنشاء مكاتب خاصة في القنصليات الفرنسية بدول الجوار السوري لاستقبال ودراسة طلبات اللجوء التي يقدمها سوريون.

وقال أيضا إن فرنسا تقدم ما وصفه بالدعم الكبير، في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف لكل الدول التي تستقبل اللاجئين السوريين، مشيرا إلى أن باريس "تعي تماما مأساة العائلات السورية والفلسطينية بسوريا".

وأضاف نادال أن طلبات اللجوء التي قدمها سوريون تضاعفت عشر مرات السنتين الأخيرتين، مشيرا إلى أن الهيئة الفرنسية لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية وافقت على 95% من تلك الطلبات.

وأوضح أن بلاده استقبلت أكثر من ألف لاجئ سوري السنة الماضية، وأنها منحت اللجوء لأكثر من 1700 سوري مند اندلاع الأزمة السورية عام 2011.

وذكر الناطق باسم الخارجية الفرنسية أن بلاده تأوي أيضا ألفي سوري لديهم تأشيرات طويلة المدة أو دخلوا إلى البلاد في إطار جمع شمل عائلات سورية.

وكشف أن باريس عمدت إلى فتح مكاتب خاصة بقنصلياتها في بيروت وعمان وأنقرة وإسطنبول بغية استقبال طلبات اللاجئين السوريين ودراستها. وشدد نادال على أن فرنسا تعد "واحدا من البلدان القلائل التي اتخذت إجراء مماثلا".

بيد أن المدير العام لمنظمة "فرنسا، أرض اللجوء" بيار هنري اعتبر هذه المبادرات الحكومية "غير كافية" مشيرا إلى أنه يتعين على فرنسا اعتماد "سياسة أكثر كرما" بشأن لاجئي سوريا. وانتقد الناشط بميدان العمل الإنساني ما وصفه بـ "التقتير" الذي انتهجته باريس ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبي في منح اللجوء للفارين من حرب سوريا.

وكشف هنري للجزيرة نت عن نية سبعين منظمة إنسانية وحقوقية أوروبية إطلاق حملة للتوعية بمأساة لاجئي سوريا خلال الأيام المقبلة، مضيفا أن هذه المبادرة تهدف إلى تعريف الرأي العام وأصحاب القرار في بلدان الاتحاد الأوروبي بحجم معاناة السوريين.

وأضاف أن شعار الحملة سيكون "صوتهم أهم من صوتنا" مشيرا إلى أن هذه العبارة تهدف لحث حكام أوروبا على الإنصات للاجئين وفتح أبواب أوروبا في وجوههم.

من جانبه، ندد القيادي بجمعية " ائتلاف التضامن العاجل مع سوريا" ميشال مورزيير بما سماه "العدد الضئيل من المقاعد" الذي منحته فرنسا لطالبي اللجوء القادمين من سوريا، مشيرا إلى أن بلاده استقبلت ما بين عشرة آلاف و15 ألف لاجئ تشيلي بعد الانقلاب العسكري هناك عام 1973.

وأضاف مورزيير أن المانيا تعهدت باستقبال أكثر من عشرة آلاف سوري، وأن السويد فتحت أبوابها لأكثر من 14 ألف سوري منذ بداية 2013.

وكانت منظمة العفو الدولية قد شجبت في وقت سابق إحجام فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي عن استقبال المزيد من لاجئي سوريا، مؤكدة أن كل تلك البلدان لم تستقبل إلا أقل من 1% ممن أرغمتهم ظروف النزاع في سوريا على مغادرة بلادهم.

وليد الزعبي يدعو إلى العودة إلى وحدة الهدف في الثورة السورية

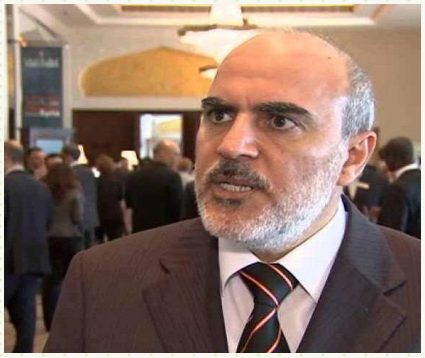

قال المهندس وليد الزعبي أنه بات ضرورياً أن نطرح الأسئلة الهامسة بصوت مرتفع، وأن نواجه الحقائق المستجدة حتى يتعمق فهمنا للمواقف من حولنا، وأبرز هذه الأسئلة يتعلق بالدعم الذي يمد الثورة بوسائل استمرارها، وهو دعم مادي لكنه ينبع عن مواقف سياسية تعبر عن مواقف الدول الداعمة وعن توجهاتها، وعلينا أن نتفهم هذا التماهي بين الدعم المادي وبين الرؤى السياسية، ونحن ندرك أن الموقف السياسي هو الدافع لتقديم الدعم اللوجستي، دون أن نغفل عن أهمية الدوافع الإنسانية للداعمين في المجال الإغاثي.

وأضاف الوزير في حكومة طعمة المؤقتة أن علينا، كسوريين، أن نتفهم أيضاً أن الدول الداعمة مهما اقتربت رؤاها السياسية من رؤانا فهي بالتأكيد لاتربط مستقبلها بالمستقبل السوري، فهي دول سيادية مستقلة بنهجها السياسي وهي تصنع مستقبلها ضمن توجهاتها الاستراتيجية، ونحن نريد للدول الشقيقة والصديقة أن تكون بمعزل عن تداعيات الانهيار الذي تعرضت له سورية، فهذه الدول هي رصيدنا العربي والإنساني الذي يشكل الحاضن الحيوي والإنساني للمأساة السورية.

وأضاف الزعبي أنه ليس بوسعنا أن نتجاهل شكوى الدول الداعمة للقضية السورية من خلافات السوريين وقد بدت معرقلة لكثير من النجاح الممكن، ولا يتجاهل السوريون أن كثيراً من خلافاتهم هو انعكاس للخلافات بين الداعمين أنفسهم، فهم يتعددون بتعدده

وينقسمون بانقسامه، مثلما كان ممكناً أن يتوحدوا بتوحده، وبعض السوريين مضطرون لتقديم ولاءات لضمان الاستمرار، كما تقدم بعض الدول مرونة ندركها للحفاظ على علاقاتها مع دول كبرى.

وأضاف الزعبي: وهنا نوجه السؤال لأهلنا ولاسيما في قوى المعارضة، لماذا لا يتقاسم السوريون الأدوار، ويستفيدون بشكل مشروع من وجودهم في دول تقدم لهم الدعم ويهمها أن تنجح ثورتهم، وبالتالي تنفتح المنطقة على خيارات أفضل للشعوب والحكومات معاً؟ أليس بوسع السوريين أن يكونوا في منأى عن خلافات الداعمين، وأن تكون قضيتهم وحدها محور اهتمامهم؟ لمذا لا يتكاتفون في وحدة وطنية إنسانية صلبة لاتخترقها تأثيرات الخلافات حولهم؟ وبوسعهم أن ينظروا إلى تلك الاختلافات على أنها وجهات نظر أخرى يتم التعامل معها بكل الاحترام الواجب ؟ بل إن بوسع السوريين أن يسهموا في تقديم رؤية أفضل لمن يؤثرون في قضيتهم دعماً ومساندة، وبذلك يقدمون دليلاً على أن الثورة السورية مصدر تقارب بين الداعمين، وحولها تتوحد الآراء والتوجهات.

ونحن ندرك جيداً أن أخطر اختلافات الرؤى تدور حول الخطاب الفكري والسياسي للثورة، فبين الداعمين من يخافون مغالاة في مظاهر التدين وهي مظاهر واضحة عند بعض الفصائل في داخل الثورة، وهؤلاء الداعمون يريدون تقديم وجه علماني للثورة يقبله الغرب، وعلى الضفة المجاورة نجد من يدعم التوجهات المتطرفة والمغالية، والمؤسف أن يكون الاعتدال هو الضحية بين وجهات نظر متناقضة.

لماذا يختلف السوريون كما يختلف الداعمون؟! ولماذا لا يكونوا وحدة إنسانية وطنية لا يخون فيها الناس بعضهم البعض، فاختلاف وجهة النظر لا يجب ان يفرقنا، بل هو غنى لنا، وردٌ قوي على الشمولية وعلى اتهام الثورة بأنها ستطمس الفروقات بين السوريين.

ولقد أتيح لي أن أتابع الكثير مما يدور في المناقشات بين الجهات العسكرية التي تقاتل في سوريا، ضد نظام الاستبداد، وميليشيات حزب الله والحرس الثوري والمرتزقة المذهبية العراقية، والعالم كله يعلم أن أبناء شعبنا الذين تحولوا إلى مقاتلين لم يحملوا السلاح اعتداء على النظام والسلطة فقد كانت مظاهراتهم السلمية تشغل وسائل الإعلام العالمي، لكن توجه النظام في قمعهم إلى العنف وإلى المزيد من العنف اضطرهم للدفاع عن أعراضهم وشرفهم وكانوا قد تجاهلوا نهب أملاكهم، ولكنهم عجزوا عن الوقوف جامدين أمام مقتل أبنائهم وانتهاك كراماتهم وأعراضهم.

ومع تصاعد عنف النظام واستخدامه كل صنوف الأسلحة ضد شعبنا، صار السوريون جميعاً مطالبين بتقديم كل أشكال الدعم والتعزيز لهؤلاء الذين حملوا أرواحهم على أكفّهم من أجلنا جميعاً، وحين تشكل الجيش الحر وتطوّرت مؤسسته، وظهرت هيئة الأركان ثم وزارة الدفاع، بات على الجميع الانضباط في دعم هذه المؤسسة، التي تتبع للحكومة السورية المعارضة المؤقتة، التي نحن جزء منها، والتي حرصنا على أن تكون صورة راقية للتفكير الثوري السوري، وهاي هي ذي الحكومة السورية المؤقتة تقدم عبر وزارة الدفاع مشروع وحدة السلاح السوري الذي سيرد العدوان ويكافح الجريمة المنظمة، العشوائية منها والإرهابية التي زرعها النظام بنفسه وبأذرعه الممتدة في كل مكان، وبدعم قوي من رعاته من الدول المعادية لشعبنا وهي تريد تدمير سوريا ولو فني شعبها وتشرد ، مقابل طموحاتها التوسعية.

إننا نأمل بنجاح ما تدعو إليه حكومتنا من توحيد لواء الكتائب المختلفة، ويمكن لمن يراقب الوضع السوري أن يلاحظ التقارب الكبير في وجهات النظر الذي بدأ يتجلى في الفترة الأخيرة بعد أن اتضح للعالم في جنيف أن من لا يريد الحل السياسي هو بشار الأسد ووفده، وأن وفد المعارضة السورية جاد في كل ما طرحه، وأنه ملتزم تماماً ببيان جنيف1 الذي توافق عليه العالم من تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، تمهد للانتقال السياسي والتحول الديمقراطي في سوريا، ولم يعد خافياً على أحد أن النظام يتكشّف قناعاً إثر قناع، ومن خلفه أيضاً يتكشّف الدعم المتدفق من الروس والإيرانيين، ولم يعد أمام هؤلاء لتعزيز مواقفهم، سوى ارتكاب المزيد من المجازر والجرائم والتهرّب من كل استحقاق دولي.

وبوحدة السلاح ووحدة الاتجاه السياسي، يمكن لنا أن نمضي قدماً في طريقنا الصعبة، التي فرضت علينا جميعاً، ولم نختر منها سوى بداياتها التي قررت فيها غالبية الشعب السوري حقها في الحرية والكرامة، وهذا ما يعيدنا إلى وحدة أهدافنا التي من أجلها دفعنا كل تلك التضحيات.

روبرت فورد: وضع كرد سوريا يختلف عن كرد العراق

يسعى الكرد السوريون إلى تعزيز قوتهم بشكل أكبر وسط الفوضى التي تشهدها بلادهم في الوقت الحالي، غير أن السفير الأمريكي

السابق لدى سوريا، روبرت فورد، أكد أن بلاده لن تدعمهم، على عكس ما فعلته في العراق خلال تسعينات القرن الماضي.

اعتبرت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية أن هؤلاء الكرد ربما يمثلون الطرف الثالث في الصراع، الذي تشهده سوريا في الوقت الراهن، وربما يكونون هم الوحيدين الذين سيخرجوا منتصرين نوعًا ما من تلك الحرب المشتعلة في بلادهم.

وبالاتساق مع بدء فقدان بشار الأسد هيمنته على مقاليد الأمور، بدأ الكرد السوريون، الذين يقدر عددهم بحوالى مليوني مواطن، ويعيشون في شمال شرق سوريا، يتحركون للقيام ببعض الخطوات، التي تهدف إلى الانفصال عن العاصمة دمشق.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو القوة السياسية المهيمنة للكرد السوريين، قد بادر في مطلع العام الجاري بإنشاء حكومة إقليمية جديدة. وبينما لا يحظى الكرد بمكان على مائدة محادثات السلام المضطربة الخاصة بالوضع في سوريا، فإن ما يقومون به حاليًا من جهود من أجل الحصول على قدر أكبر من الاستقلالية هو أمر يستحق المتابعة.

لكن السفير الأمريكي السابق لدى سوريا، روبرت فورد، أكد أنه وعلى عكس الوضع في العراق إبان فترة حكم الرئيس صدام حسين، لن يكون بوسع كرد سوريا أن يعتمدوا على الدعم الأمريكي.

ومضت الصحيفة تقول إن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس معارضًا بالضرورة للأسد، بل سبق لقواته أن اصطدمت بفصائل المعارضة الإسلامية، ما جعل المعارضة تتهمه بإقامة تحالف من نوع ما مع الأسد، وهو ما نفاه الحزب.

لهذا، ربما لم يكن مفاجئًا ألا يتم تمثيل حزب الاتحاد الديمقراطي في محادثات السلام السورية التي عقدت في سويسرا. وقال فورد في هذا الخصوص إن الولايات المتحدة رفضت بالطبع فكرة أن يكون الحزب جزءًا من وفد المعارضة المشارك في تلك المحادثات.

وتابع فورد حديثه بالقول إن الولايات المتحدة لا ترغب في ظهور منطقة كردية أخرى شبه ذاتية الحكم. غير أنه أوضح أنه سيكون من الضروري بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تتحدث مع حزب الاتحاد الديمقراطي، لكن شريطة أن يُفهَم أنها تدعم وحدة سوريا، خاصة وأنها لا ترغب في الوقت نفسه في أن تتسبب في زعزعة استقرار تركيا.

جبر الشوفي يعلل انسحاب فورد من المشهد السوري بسبب تقييد حركته

أعرب جبر الشوفي " العضو في المجلس الوطني السوري" عن تشاؤمه من قرب انفراج الأزمة السورية وقال إن ما من مؤشر أمريكي بأن هناك نتائجاً جوهرية مقبلة وقريبة تتعلق بالملف السوري، وأشار إلى أن السفير الأمريكي روبرت فورد انسحب من الملف السوري بسبب تقييد الإدارة الأمريكية لحركته.

وقال عضو المجلس الوطني السوري المعارض جبر الشوفي لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء حول توقيت انسحاب أو سحب السفير فورد من إدارة الملف السوري لقد أدركت الإدارة الأمريكية ولاسيما بعد انعقاد جنيف2 وفي أجواء التمهيد لعقده أنها لم تحسن التعاطي مع الثورة السورية وأنها لم تقدم ما يلزم لها من دعم مادي ومعنوي وسياسي يصل إلى لعب دور مؤثر لها ومعدل لمجريات جنيف بحيث ترضي المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي وترفع من مستوى الثقة بها من الشعب السوري الذي عوّل على دور مساعد له منها يساهم في خلاصه من محنته مع نظام الغدر والإجرام وأحست أن الإدارة الروسية تعمل على مصالحها عبر التمسك بالنظام وتحقق مكاسب معنوية ومادية لها وللنظام معاً، وهي في حالة مراجعة شاملة لأسلوب إدارتها للمسألة ولا بد أن يكون رجال الدبلوماسية الأمريكية الممسكين والمخولين بهذا الملف هم ضحايا هذه المراجعة سواء لشعورهم بعدم الجدوى بالعمل على ما يتصوره وتعمل على تنفيذه سياسات البيت الأبيض أو لأن الإدارة تحملهم مسؤولية هذه النتائج غير المرضية، وضمن هذا المنظار يأتي انسحاب فورد كشعور بقلة جدوى سياسة إدارته ولأنها قيدت حركته وفقاً لتلك المراوحة المملة والمرهقة في المكان وتدوير الأزمة بدلاً من حلها.

وفيما إن كان انسحاب فورد أو سحبه اعترافاً بالفشل، قال الشوفي، عضو مكتب الأمانة في تجمع إعلان دمشق المعارض لقد جاء انسحاب فورد نتيجة لفشله بتقديم شيء مفيد، وهرب من ملف معقد لا يعتقد أن إدارته مقدمة على تغيير هام في أسلوبها، بحيث يستطيع من خلاله أن يبرهن على جدارته في تحقيق نتائج ترفع من رصيده السياسي والدبلوماسي وإضافة نجاحات جديدة إلى سجله ومساره، وتابع لقد كان محتجزاً في إطار العمل على تنفيذ توجيهات البيت الأبيض وقد دفع من رصيده نتيجة تذبذب هذه السياسة وبطئها وضآلة نتائجها المجدية.

وعن التغيير المقبل وآمال المعارضة من البديل المرتقب أوضح الشوفي أعتقد أن هناك تغييراً قائماً على المراجعة التي ذكرتها سابقاً،

لكن سجل هذه الإدارة وأوباما شخصياً لا يوحي بالثقة بأن هناك نتائجاً جوهرية مقبلة وقريبة، فالبطء والحركة الحلقية أو اللولبية هي التي تحكم هذه الإدارة، وهي إن تطلعت إلى نتائج فلن تتطلع إلا إلى مزيد من التحكم بتوجهات الأزمة العامة وليس حلولها المباشرة السريعة، وأضاف أعتقد أن كل قوى الثورة تأمل أن يكون دور الولايات المتحدة أكثر قوة في الوقوف مع مطالب الشعب السوري في الحرية الكرامة والعدالة والديمقراطية، وذلك بالدعم المباشر بالمال والسلاح وبحماية المدنيين، والضغط على نظام الأسد ليقبل بشروط جنيف1 وصولاً إلى التغيير السياسي المطلوب من الاستبداد إلى الحرية والديمقراطية، وهذا الدور يمكن أن يلعبه المبعوث الجديد إذا أفسحت له الإدارة مزيد من حرية الحركة وفتح الخيارات التي كانت تتحفظ عليها، وهذا حق أساسي قانوني وأخلاقي مطلوب من الدول الكبرى ولاسيما التي تدّعي أنها حامية للحريات وحقوق الإنسان، وبهذا تحوز على المزيد من ثقة الشعوب المدافعة عن حقها في الحياة الحرة الكريمة.

جيش النظام للقدس العربي: الهجوم على يبرود لم يبدأ بعد

هبط الظلام علينا ونحن في بلدة السحل المجاورة لبلدة يبرود حيث أعنف ساحة اشتباك بين الجيش السوري ومقاتلي جبهة النصرة والجبهة الإسلامية.. كان علينا أن نُطفئ أنوار السيارات ونسير في العتمة لمسافة خمسة كيلومترات من بلدة السحل إلى الطريق الدولي السريع الواصل بين دمشق وحمص وذلك حتى لا يلمحنا المقاتلون الإسلاميون ونحن ضمن مسارات ينتشر فيها جنود من الجيش السوري.. السرعة مطلوبة حتى ونحن وسط الظلام وحتى لو كانت الطريق التي نسلك وعرة تكسوها آثار الإشتباك وتحولت إلى مسلك للدبابات والعربات الثقيلة، بسهولة يمكن أحياناً رؤية وميض لافت تتركه حركة القذائف وهي تخترق سماء يبرود الحالكة.

ويقول مصدر عسكري لصحيفة القدس العربي إن الاقتحام البري لبلدة يبرود لن يكون في الأيام القليلة القادمة، موعد ساعة الصفر مرتبط بمدى الاستنزاف الذي تحقق في صفوف المقاتلين الإسلاميين ومدى اكتمال الطوق العسكري، لكنه يُلمح إلى أن وحدات مدربة جيداً من قوات الحرس الجمهوري تنتظر الأمر العسكري لتنفيذ الهجوم البري الذي سيحسم الموقف.

في الطريق الذي يمتد على مسافة 80 كم من منعطف يبرود وصولاً إلى العاصمة دمشق عليك المرور بخمسة حواجز عسكرية للجيش السوري، قبل اقترابك من أي حاجز يُشير لك جنود الحواجز بإضاءة متواترة تصدر من بيل يدوي يعمل بالبطاريات وهم واقفون وهي إشارة للتوقف بغرض التأكد من هوية العابرين نحو العاصمة، بعد أن يعرفوا أننا قادمون من تخوم يبرود يسأل بعضهم باهتمام: كيف الوضع في يبرود؟.. يبدو اهتمامهم واضحاً بسير العمليات في هذه البلدة التي سيعني سقوطها بيد الجيش السوري أن آخر معقل قد يهدد طريق دمشق . حمص قد بات خارج قدرة التهديد.

كان الجيش السوري قد سيطر مؤخراً على بلدة السحل وجنوده يتقدمون في عمق مزارع ريما، يبادرك جنود الجيش بابتسامات مسروقة خِفية من وهج المعارك الطاحنة ويرفعون أيضاً إشارة النصر بأصابع يدهم. يستحيل الإقتراب من أطراف يبرود، التلال الجرداء القاسية تشهد على ضراوة المعارك، إشتباكات من العيار الثقيل أساسها أسلحة ثقيلة بالمطلق يمتلكها مقاتلو الجبهة وجبهة النصرة كما يمتلكها جنود الجيش السوري الذين يدكون معاقل خصومهم في المغاور والمزارع والبساتين اليبرودية، يكاد لا يلحق مذخّرو القذائف على مُطلقيها.

حرب الإقتحام والإشتباك المباشر لم تنطلق بالمعنى الدقيق ما خلا اشتباكات هنا وهناك أو تأتي في سياق كمائن ينصبها جنود الجيش لمسلحي الجبهة والنُصرة.. تكتيك الجيش السوري حالياً يقوم على استنزاف المسلحين بالرمي البعيد والمكثف مع اختراقات برية قريبة في بعض المحاور لأن الأهم من كل ذلك هو إحكام الطوق العسكري على يبرود وقد اكتمل ثلاثة أرباعه، الربع الأخير هو الأصعب وهو لجهة بلدة فليطة الحدودية الممر السريع نحو بلدة عرسال اللبنانية، هناك حيث يجدد مسلحو النصرة والجبهة مقاتليهم ويذخرون صناديقهم بالطلقات والقذائف ويسعفون جرحاهم.

مركز كارينغي يستبعد حلا للأزمة طالما انعدمت الاستراتيجية الشاملة في سوريا

قال مركز كارينغي أنه لا يزال الصراع المستمر بين نظام الأسد وبين مختلف مجموعات المعارضة أبعد ما يكون عن الحل.

وأضاف مركز كارينغي أنه يتعيّن على صانعي السياسات الأمريكيين والأوروبيين أن ينظروا إلى أبعد من أهداف مؤتمر جنيف 2 حول سورية، الذي عُقد في بداية العام 2014، وأن يضعوا استراتيجية شاملة من أجل دفع الصراع نحو التسوية.

وأوصى مركز كارينغي بضرورة التشجيع على توسيع قاعدة تمثيل المعارضة السورية، وأنه ينبغي على الأطراف المعنية الغربية أن تساعد في بناء الثقة في صفوف المعارضة السورية لإنشاء جبهة موحّدة يمكن أن تقود الدولة في مرحلة مابعد الأسد.

وأنه يدب توطيد قدرة المعارضة السورية على الحوكمة. إنّ تعزيز شبكة المجالس المحلية في سوريا ضروري من أجل تشكيل حكومة انتقالية، وأنه يجب البدء بحوارٍ مع عناصر من الجيش الوطني. إذ تمتلك شخصيات الجيش العربي السوري إمكانية ترجيح الكفّة ضد الأسد، ويمكن أن تساعد في الحدّ من احتمال حدوث فراغ في السلطة بعد رحيل الأسد.

كما دعا مركز كارينغي إلى إشراك روسيا في حوارٍ عن الانتقال من حكم الأسد. ينبغي على الغرب أن يضمن مصالح موسكو الاستراتيجية في سوريا في مرحلة مابعد الأسد، وأن يقدّم لموسكو بديلاً ممكناً عن الرئيس السوري الحالي.

كما طالب مركز كارينغي بتزويد مجموعات المعارضة بالأسلحة التي تُمكِّنها من قلب ميزان القوى لصالحها. فالأسلحة ستحميها في مواجهة هجمات النظام الشرسة، وتسمح لها ببسط سلطتها على المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون، وتساعدها في محاربة الجهاديين.

كما دعا إلى التعاون مع بلدان الخليج لوضع حدّ للدعم الخارجي للمجموعات الجهادية الناشطة في سوريا. ينبغي تشجيع قطر والمملكة العربية السعودية خصوصاً على وقف الاعتماد على المجموعات الجهادية لإسقاط الأسد.

كما طالب مركز كارينغي بوضع حدّ للتواصل مع نظام الأسد باسم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. فهذا التواصل يسهم فقط في تعزيز ادّعاء الأسد بأنه يملك الشرعية، وفي دعم الجهاديين.

كما أكد مركز كارينغي على ضرورة استخدام المحادثات النووية الجارية مع إيران لإبرام صفقة إضافية حول سوريا. يمكن حثّ طهران على تقديم تنازل في الشأن السوري من أجل ضمان إبرام اتفاق حول الملف النووي.

وبالنسبة إلى الدروس المستفادة من جنيف 2 قال مركز كارينغي: تدخل الأزمة السورية عامها الرابع وما من حلّ واضح في الأفق. تُواصِل حكومة بشار الأسد هجومها العسكري الضاري بحجة محاربة الإرهابيين، فيما تحاول المعارضة تنحية الأسد عن السلطة في ظل غياب استراتيجية سياسية أو عسكرية ناجعة لتحقيق هذا الهدف.

في خلال مؤتمر جنيف 2 حول سورية في أوائل العام 2014، عُقدت جولتان من المفاوضات بين الحكومة السورية وبين أعضاء من المعارضة. ووصفت مجموعة أصدقاء سورية، المؤلّفة من جهات دولية مختلفة من بينها الولايات المتحدة، المؤتمر بأنه المنصة الوحيدة التي يمكن من خلالها وضع حدّ للأزمة. بيد أنّ المفاوضات انتهت من دون أن تحقّق المجموعة هدفها بتشكيل حكومة انتقالية في سوريا.

وقال مركز كارينغي أنه نتجت أربعة دروس أساسية من جنيف 2:

أوّلاً، أظهر أداء النظام السوري في المؤتمر بشكل واضح أنّ ما من حلّ يمكن بلوغه في ظل بقاء الأسد في السلطة، ذلك أنّ النظام يرفض تقديم تنازلات سياسية. طوال فترة المؤتمر، واصلت الحكومة سردها حول محاربة الإرهاب، ولكنّ هذا السرد لم يثبت في وجه تدقيق وسائل الإعلام أو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهو ائتلاف مجموعاتٍ معارضة في المنفى فاوضت النظام وجهاً لوجه في جنيف.

ثانياً، زاد أداء الائتلاف الوطني في خلال المؤتمر شرعية الائتلاف محليّاً وخارجيّاً. عشية انعقاد مؤتمر جنيف 2، كان الائتلاف الوطني قد تعرّض إلى انتقادات شديدة بسبب عدم تمثيله مجموعات المعارضة السورية كافة، وضعف ارتباطه بالمتمرّدين في داخل سوريا. لكنّ عمل الائتلاف في الجولة الأولى من مؤتمر جنيف 2 كان جديراً بالثناء. وهو قادرٌ الآن على أن يشكّل مجموعة سياسية رئيسة من شأنها أن تصبح أكثر تمثيلاً في الفترة المقبلة.

مع أنّ الائتلاف الوطني لم يتوصّل إلى اتفاق مع نظام الأسد على أيٍّ من المسائل التي تم نقاشها في المؤتمر، إلا أنّه فاز في لعبة العلاقات العامة. على المستوى العلني، قدّم رئيس الائتلاف الوطني أحمد الجربا مطالب المعارضة بشكل منطقي، متمسّكاً بهدف تشكيل حكومة انتقالية في سوريا حُدِّدَت معالمها في مؤتمر جنيف 1 الذي عُقد في صيف العام 2012. وخلف الكواليس، أعرب الجربا أمام شخصيات ومجموعات معارضة أخرى عن استعداده للاستماع إلى أفكارهم وإشراكهم في العملية الانتقالية.

أدّى هذا النجاح إلى حدوث تفاعل تسلسلي، إيجابي ولكن محدود، في صفوف أعضاء آخرين من المعارضة السورية كانوا، في الفترة السابقة لجنيف 2، ينأون بأنفسهم عن الائتلاف الوطني أو يشعرون بأنه يستبعدهم.

على الرغم من فشل المفاوضات، أعاد أداء الائتلاف إلى السوريين بعض الثقة الحذرة في قدراته السياسية. بيد أنّ هذه الثقة ليست مطلقة. ومع أنّ هذه المجموعات التي جرى استبعادها (أو استبعدت نفسها) عن الائتلاف الوطني، مثل هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي وأعضاء في الجيش السوري الحر، هي اليوم أكثر استعداداً للمشاركة، إلا أن الشكّ لايزال يخيّم إلى حدّ كبير بين الفصائل المتنافسة في المعارضة السورية.

ثالثاً، عارضت روسيا منذ فترة طويلة أي مبادرة أطلقها أصدقاء سوريا لحلّ الصراع، بما في ذلك نقض القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحقّ نظام الأسد. على الرغم من موقفها المتشدّد في خلال المؤتمر، تعني موافقة روسيا على عقد مؤتمر جنيف 2 أنّ موسكو تقرّ ضمناً بوجود طريق نحو انتقال سياسي في سوريا.

رابعاً، سمح المؤتمر لمختلف الأطراف المعنيّة بإجراء محادثات عبر القنوات الخلفية، يُرجَّح أن تكون حصيلتها أكثر أهمية من نتائج المؤتمر الرسمية التي اقتصرت على هدنة قصيرة في مدينة حمص، وعلى إيصال بعض المساعدات الإنسانية.

وبالنسبة للمشاكل العالقة قال مركز كارينغي كان جزءٌ من الدافع إلى عقد مؤتمر جنيف 2 قلق الأطراف المعنيّة الغربية من احتمال وقوع الفوضى في حال إطاحة الأسد من دون تشكيل حكومة انتقالية. لكنّ جنيف 2 فشل في معالجة عدد من المسائل التي تحتاج إليها أي حكومة انتقالية لتحقيق النجاح.

ثمة مشكلة أساسية متبقّية وهي أنّ سوريا تفتقر إلى معارضة قابلة للاستمرار من شأنها أن تشكّل نواة الحكومة الانتقالية. فقد كانت المعارضة منقسمة منذ بداية الأزمة السورية، وتفتقر إلى استراتيجية سياسية وعسكرية.

فيما يتحمّل السوريون جزءاً من المسؤولية عن هذا التشرذم، تُعزى الانقسامات في صفوف المعارضة أيضاً إلى أفعال داعميها الدوليين. كان الدعم الخارجي للمعارضة متفاوتاً، إذ أن المجتمع الدولي اختار أن يتعامل مع بعض مجموعات المعارضة دون سواها، مركّزاً على المجموعات المتواجدة في الشتات، ومتجاهلاً إلى حدّ كبير الأطراف الفاعلة على الأرض في سوريا.

بشكلٍ خاصّ، كانت معونات الولايات المتحدة وأوروبا المقدّمة إلى المعارضة في داخل سورية ضئيلة. وليست المساعدات العسكرية متدنية المستوى وغير الفتاكة التي يقدّمها الجانبان كافية لقلب ميزان القوى في البلاد. فالمعارضة على الأرض تحتاج إلى دعم أقوى على المستويات كافة، عسكريّاً وغير ذلك، من أجل زيادة الضغط على نظام الأسد والتمكّن من الحفاظ على الاستقرار بعد رحيل الأسد.

لم يتمّ وضع أي نهج في المؤتمر لتوحيد الجيش السوري في مرحلة مابعد الأسد، ولم تتبلور كذلك أي استراتيجية واقعية، إن سوريّا أو أجنبية، للتعامل مع المتطرفين الجهاديين المشاركين في الحرب الأهلية.

في مرحلة مابعد الأسد، لايمكن لأي انتقال سياسي أن يكون قابلاً للاستمرار إذا ظل الجيش منقسماً. منذ حدوث الانقلاب الذي أتى بالرئيس الأسبق حافظ الأسد إلى السلطة في العام 1970، أُنشئ النظام السياسي البعثي في سورية على أُسُس عسكرية لن تزول بمجرّد تنحية بشار الأسد عن السلطة. في الوقت الراهن، يخوض الجيش السوري الحر اشتباكاً مباشراً مع الجيش الرسمي التابع للنظام، الجيش العربي السوري. في غضون ذلك، يصبح الجيش العربي السوري طائفيّاً أكثر فأكثر، ويمنح المزيد من النفوذ إلى الضباط العلويين الرفيعين على حساب الضباط السنّة بسبب تزايد عدم الثقة الناجم عن صعود الجهاديين السنّة الذين يواجهون مباشرة الجيش السوري. فالنظام لم يَعُد واثقاً من أنّ الضباط السنّة يمكن الاعتماد عليهم لمواجهة غيرهم من السنّة.

حتى إذا أفضى جنيف 2 في نهاية المطاف إلى اتفاق على انتقال سياسي، لن يكون هذا الانتقال قابلاً للاستمرار إذا لم تؤخَذ هذه المسائل في عين الاعتبار. وبالتالي، ينبغي على الأطراف المعنية النظر أبعد من محادثات جنيف 2 لدفع الصراع نحو الحلّ.

كما دعا مركز كارينغي لتوسيع إطار العمل حيث قال: يبدأ الحلّ بالبحث عن كثبٍ في أدوار المجموعة الواسعة من الأطراف المعنيّة في سوريا. وقد تصاعدت وتيرة الصراع على مرّ السنوات ليشمل الكثير من الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية. وترافق هذا التصعيد مع إغلاق نافذة حلّ الصراع عبر قناة واحدة فقط، إن دبلوماسية أو عسكرية.

وللتوصّل إلى حلّ مُجدٍ للصراع السوري، لابدّ من وضع استراتيجية شاملة تجمع العوامل الخارجية والمحلية بعضها بعضاً وتعالج العقبات الرئيسة التي لاتزال موجودة. ومع الإقرار بأنّ نظام الأسد هو المذنب الأوّل ومصدر الصراع، تتمحور كل العقبات التي تحول دون التوصّل إلى حلّ حول الأدوار التي يؤدّيها سائر الأطراف المعنيّة، ولاسيما روسيا وإيران وبلدان الخليج والولايات المتحدة. تساعد روسيا الأسد خارجيّاً وداخليّاً. فإضافةً إلى نقض القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحقّ النظام، تساعد موسكو أيضاً حكومة الأسد في حربها ضد المعارضة على الأرض. وقد منحت مساعدات روسيا العسكرية والسياسية الأسد الأفضلية

والثقة بأنه قادر على كسب الصراع. ناهيك عن أنّ إبرام موسكو صفقة وافَقَ بموجبها النظام السوري على تدمير أسلحته الكيميائية أعطى الأسد شعوراً بالشرعية تجاه المجتمع الدولي.

لقد اتخذت موسكو هذه الخطوات لسببَين أساسيَّين. فهي تُعزى جزئيّاً إلى مخاوفها بشأن مصالحها الاستراتيجية، مثل سفنها الحربية في مرفأ طرطوس في شمال سوريا. وهي تحاول أيضاً تأكيد مكانتها الدولية مقابل الولايات المتحدة. فقد ثبُت أنّ الورقة السورية مفيدة لروسيا في هذا الصدد – عبر اتخاذها موقفاً متشدّداً تجاه الأزمة السورية، دفعت موسكو واشنطن إلى مناشدة روسيا باعتبارها قوة عظمى على قدم مساواة مع الولايات المتحدة.

لكنّ الدعم الروسي ليس مطلقاً. فروسيا غير متمسّكة بشخص بشار الأسد، ولاتملك نفوذاً كليّاً على دمشق. ومع أنّ روسيا تقدم موقفها على أنّه وقوف في وجه التدخّل الدولي في الشؤون الداخلية لدول أخرى تواجه اضطرابات محليّة (كما كانت الحال في ليبيا)، إلّا أنّها ترى في نظام الأسد ورقة مساومة أخرى في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي حول مكانة موسكو.

كما سمحت إيران للأسد باتخاذ موقف لاهوادة فيه في الصراع. وأمرَت حليفها اللبناني حزب الله بمساعدة النظام السوري بشكل ناشط. موقف إيران المُعلَن هو أنّ حزب الله هو خط الدفاع الأول ضد إسرائيل، وأنّ سوريا هي الطريق الرئيس لنقل أسلحة حزب الله إلى لبنان. إذن، تضع إيران دعمها للأسد في إطار مخاوفها الأمنية من إسرائيل.

كانت العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي تزيد من صعوبة دعم طهران للأسد. لكن هذه العقوبات رُفِعَت جزئيّاً في خلال المفاوضات الدولية مع إيران بشأن برنامجها النووي، الأمر الذي سمح لطهران بالتقاط أنفاسها فيما هي تسعى جاهدةً إلى مواصلة دعمها المالي للأسد.

على الرغم من هذا الدور البارز، استُبعِدَت إيران عن المفاوضات الدولية بشأن سوريا، الأمر الذي سمح لها بمواصلة التملّص من مسؤولية أفعالها تجاه المجتمع الدولي.

كما تساعد المملكة العربية السعودية وقطر مكوّنات متعدّدة في المعارضة، عبر قدراتهما الرسمية كدولتين، أو عبر شبكتهما المؤلّفة من جهات فاعلة غير حكومية، مثل بعض المواطنين والمجموعات التي تمتلك طموحات سياسية واقتصادية وجيوستراتيجية. وهدفهما في القيام بذلك لايتمثّل بإطاحة الأسد وحسب، بل أيضاً بحماية مصالحهما وضمان حصّتهما في الصراع السوري ونتائجه.

وتتنافس المملكة العربية السعودية وقطر على النفوذ الإقليمي منذ تولّى أمير قطر السابق، حمد بن خليفة آل ثاني، السلطة في العام 1995 ورأى في تراجع دورَي المملكة العربية السعودية ومصر في الشرق الأوسط فرصةً كي تحتل قطر موقع الزعامة السياسية في العالم العربي. وهذا التنافس يجري ضمن المعارضة السورية في ظلّ دعم قطر للجيش السوري الحر والإخوان المسلمين، ودعم السعودية لأعضاء المعارضة الآخرين الذين يشكّلون القوى المهيمنة في الائتلاف الوطني. وقد ساهمت هذه المنافسة في الانقسامات التي تشهدها المعارضة السورية، وأضعفت هذه الأخيرة في وجه نظام الأسد.

زِد على ذلك أن بلدان الخليج كانت أيضاً الراعي الرئيس لعددٍ من المجموعات الإسلامية الجهادية التي انتقلت من مواجهة قوات الأسد فقط إلى القتال ضدّ الجيش السوري الحر ومجموعات المعارضة الأخرى، إضافة إلى القتال ضدّ بعضها بعضاً. وهذا أدّى أيضاً إلى إضعاف المعارضة السورية أكثر.

كما يُنظَر إلى السياسة الأمريكية تجاه الصراع السوري على أنها غير فعّالة. وهذه النظرة ليست نظرة نظام الأسد وداعميه وحسب، بل أيضاً نظرة حلفاء الولايات المتحدة مثل السعودية.

لم يصدّق نظام الأسد، في الأيام الأولى للصراع، أن الولايات المتحدة أرادت فعلاً خروج الرئيس السوري من السلطة، وفيما تطوّر الصراع، زادت الخطوط الحمراء الزائفة التي وضعتها الإدارة الأمريكية من ثقة الأسد. ثم عزّز صعود الإسلاميين الجهاديين في سوريا موقف الأسد أكثر، وقد أشارت التقارير إلى اتصالات سرّية تُجرى بين أجهزة المخابرات الغربية ونظام الأسد بدافع محاربة صعود المتطرّفين الجهاديين في سوريا، الذين وسّعوا نطاق أنشطتهم لتشمل البلدان المجاورة مثل العراق ولبنان. وبدا أن للولايات المتحدة مصلحة راسخة في الوضع الراهن إذ سارت في موكب مكافحة الإرهاب مؤكّدةً الخطاب السائد بأن الجهاديين سيستولون على سوريا إذا سقط النظام.

إضافة إلى ذلك، انتقلت السياسة الأمريكية تجاه الصراع السوري من التهديد بالتدخّل العسكري إلى الإعراب عن المخاوف إزاء الإفراط في توسيع التدخّل الأمريكي. هذا الأمر أساء إلى موقع واشنطن القيادي عالمياً، ولاسيما مقارنةً بروسيا، وفتح المجال أمام الجهات الإقليمية الفاعلة لتؤدّي دوراً أكثر بروزاً في الشرق الأوسط. وهذا كلّه لم يساهم إلا في إطالة أمد الصراع وإبقاء الأسد في السلطة.

وبالنسبة للاستراتيجية الشاملة قال مركز كارينغي: بينما يبحث كلٌّ من الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، والمعارضة السورية في

الخطوات التالية التي يجب القيام بها، على الأطراف المعنيّة كافة أن تنظر نظرةً شاملة إلى الأزمة والفرص المتاحة التي يمكن أن تؤدّي إلى حلّ. كما يتعيّن على صانعي السياسات الغربية أن ينظروا أبعد من محادثات جنيف 2 ويتّخذوا عدداً من التدابير السياسية.

التشجيع على توسيع قاعدة تمثيل المعارضة السورية. ينبغي على الأطراف المعنيّة الغربية أن تساعد في بناء الثقة بين مختلف مجموعات المعارضة السورية، في داخل البلاد وخارجها، ولاسيما أن الشقاق بين شمال سورية وجنوبها يكبر جرّاء التنافسات السياسية التي يحرّكها الداعمون الخارجيون (قطر وتركيا في الشمال، والسعودية في الجنوب). لهذه الغاية، يجب أن يعمل الغرب مع الائتلاف الوطني بغية التواصل مع الشخصيات والمجموعات التي بقيت حتى الآن خارج عمليات الانخراط الدولي، بدءاً من الضباط المنشقّين وصولاً إلى اللجان المحلية. ويجب أن يصغي الائتلاف الوطني وداعموه الدوليون إلى ما لدى هذه الشخصيات والمجموعات لتقدّمه، ويدمجوا مساهماتها المحتملة في استراتيجية انتقالية. وعلى الرغم من أن مجموعات المعارضة انتقدت إحداها الأخرى علناً، إلا أن ثمة أساساً جيّداً لقواسم مشتركة يمكن الاستناد إليه للاستمرار في توسيع مشاركة مجموعات المعارضة وشخصياتها في محادثات لاحقة في جنيف وغيرها من المنتديات الدولية.

توطيد قدرة المعارضة السورية على الحوكمة عبر مبادرات تُمكّن المجالس المحلية. يتعيّن على الدول الغربية أن تزيد دعمها للمعارضة في داخل سورية. فالولايات المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ترسل دعماً متدنّي المستوى إلى المعارضة في البلاد، لكن ذلك لم يساهم إلا في المحافظة على بقاء المعارضة مقابل بقاء النظام. وفي ظلّ غياب الضغط الدولي القوي على الأسد، والدعم المتواصل من روسيا وإيران، وصفقة الأسلحة الكيميائية، وتعاون المخابرات الغربية مع نظام الأسد لمحاربة المجموعات الجهادية، يبدو أن الرئيس السوري لايرغب في المساومة.

فضلاً عن ذلك، تحتاج المناطق الواقعة تحت سيطرة كلٍّ من النظام والمتمرّدين إلى اختيار قادة محليين يستطيعون تمثيل أنفسهم وإقامة قنوات اتصال بين مختلف المناطق في سورية، ولاسيما بين الشمال الخاضع إلى سيطرة الإسلاميين وبين الجنوب الخاضع إلى سيطرة الجيش السوري الحر، فيضعون بذلك الأساس اللازم لقيام حوكمة محلية لامركزية تُعَدّ ضروريةً لإنشاء حكومة انتقالية. وعلى الغرب أن يقدّم التدريب لهؤلاء القادة، ويصغي إلى مايحتاجون إليه من دعم لوجستي محدَّد ويلبّيه.

==========

صحيفة يومية يصدرها
تيار التغيير الوطني في سوريا
العدد 367 الخميس 2014/3/6